

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٧٥٨
بتاريخ:	٣ / ١٠ / ٢٠٢٠م

ملف رقم: ٥٠٠/١٧٥٨

مركز المعلومات
مجلس الدولة
مجلس الدولة
مجلس الدولة


 جمهورية مصر العربية
 مجلس الدولة
 رئيس الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع
 المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ الدكتور/ نقيب العلميين (نقابة المهن العلمية)

تحية طيبة، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم الموجه إلى السيد الأستاذ المستشار رئيس مجلس الدولة، الوارد إلينا بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٢م، بشأن طلب إبداء الرأي القانوني في تفسير نص الفقرة الأخيرة من البند (أ) من المادة الأولى من القانون رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٠٤م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨١م بشأن تنظيم المنشآت الطبية، وكذا تفسير نص البند رقم (١٥) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بإصدار قانون التأمين الصحي الشامل.

وحاصل الوقائع- حسبما يبين من الأوراق- أنه أثير تساؤل بخصوص تفسير نص الفقرة الأخيرة من البند (أ) من المادة الأولى من القانون رقم (١٥٣) لسنة ٢٠٠٤م بتعديل بعض أحكام القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨١م بشأن تنظيم المنشآت الطبية، وكذا تفسير نص البند رقم (١٥) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م بإصدار قانون التأمين الصحي الشامل، وذلك في ضوء عدم إدراج المعامل التي يمتلكها أو يديرها غير الأطباء من العلميين أعضاء نقابة المهن العلمية الذين لهم حق مزاوله مهنة التحاليل الطبية والمقننة أوضاعهم بموجب القانون رقم (٣٦٧) لسنة ١٩٥٤م بشأن مزاوله مهن الكيمياء الطبية والبكتريولوجيا والباثولوجيا وتنظيم معامل التشخيص الطبي ومعامل الأبحاث العلمية ومعامل المستحضرات الحيوية، وما موقف هذه المعامل، وهل تعتبر في حكم العيادة الطبية الخاصة أم لا؟ لذا فقد طلبتم عرض الموضوع على الجمعية العمومية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لتسمي الفتوى والتشريع وجلستها المعقودة في ١٢ من سبتمبر عام ٢٠٢٠م، الموافق ٢٤ من المحرم عام ١٤٤٢هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي، أو عرض الموضوع على جهة الفتوى المختصة بما طلبته



تابع الفتوى ملف رقم: ٥٠٠/١/٥٨

(٢)

من بيانات ضرورية لإبداء الرأي في الموضوع، أو الفصل في النزاع، رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، أو طلب عرض النزاع، على الجمعية العمومية بما يوجب معه حفظ الطلب.

وترتيباً على ما تقدم، وإذ طلبت إدارة الفتوى المختصة من السيد الأستاذ الدكتور/ نقيب العلميين (نقابة المهن العلمية) بموجب كتابها رقم (١٣٩٤) المؤرخ ٢٠١٨/١٢/١٨ م موافقتها ببعض المستندات والبيانات اللازمة لإبداء الرأي في الموضوع، واستعجلت موافقتها بهذه المستندات والبيانات بموجب كتابها رقمى: (٧٨) المؤرخ ٢٠١٩/١/٢٢ م، و(٢٧٤) المؤرخ ٢٠١٩/٣/٥ م، إلا أن النقابة المذكورة نكلت عن موافقتها بهذه المستندات والبيانات، الأمر الذي ينبئ عن عدولها عن طلب عرض الموضوع على الجمعية العمومية، مما يتعين معه حفظه.

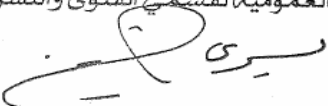
لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٣ / ١ / ٢٠٢٠

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع


المستشار/
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



٢٠٢٠